

حوكمة المصارف ودورها في الحد من الأزمات المالية

د. سلام عبد الرزاق

جامعة المدية

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى حوكمة المصارف ومالها من دور فعال في الحد من الأزمات المالية التي يشهدها العالم ككل والتي لا تزال تداعياتها تعصف بالأنظمة الاقتصادية والمالية، ومحاولة إبراز الاهتمام المتزايد بالحوكمة المصرفية التي باتت تشكل عنصرا هاما لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح الدول والمنافسة الشديدة، كما أن تطبيق القواعد والأسس أصبح شعارا تتبناه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ومعيار على تطبيق سياسات عادلة وشفافة تعمل على الحد من الفساد الإداري والمالي وبالتالي إيجاد مواطن الخلل ومعالجتها للحد من الحدوث المتزايد والمتكرر للآزمات.

الكلمات الدالة: حوكمة المصارف، الأزمات المالية .

Abstract:

This study touches on the governance of banks and the active role they play in reducing financial crises taking place in the world as a whole and whose repercussions are still affecting financial and economic systems. The study also tries to highlight the growing interest in the governance of banking, which has become an important element of enhancing economic success and reform in light of globalization, opening up of countries and intense competition. The implementation of rules and foundations has become a slogan adopted by developed economies and developing countries

alike, a way to boost confidence in the economy of any state, and a standard on the implementation of fair and transparent policies. These policies are designed to reduce administrative and financial corruption. This eventually leads to pinpointing glitches in the system and treating them to decrease the growing and frequent occurrence of crises.

Keywords: governance of banks, financial crises.

مقدمة :

إن الأزمات المالية التي عصفت بالنظام الرأسمالي بدء من أزمة 1929 إلى أزمة الرهن العقاري التي عرفت الولايات المتحدة لتنتشر في العديد من الدول والتي كان سببها الأول إفراط البنوك في الاستثمارات ذات المخاطر العالية. كانت بمثابة دفعة جديدة لموضوع حوكمة المصارف وبيئت هذه الأزمات الخلل الذي كان يشوبه نوع من الغموض في اقوي الاقتصاديات العالمية الكامن في افتقار أو بالأحرى افتقاد هذه الاقتصاديات إلى إجراءات الرقابة الشفافة ومجالس الإدارة الرشيدة التي تضمن حقوق المساهمين والمودعين الأمر الذي أدى بها إلى الانهيار بسبب انهيار ثقة عملائها بها، مما جعلها تولي مفهوم الحوكمة على قمة اهتماماتها.

وقد أدت الانهيارات المالية إلى إتباع نظرة عملية عن كيفية تطبيق الحوكمة المؤسسية (حوكمة المصارف) في قطاع المصارف لتفادي الأزمات التي عصفت بالكثير من المؤسسات المالية والمصرفية في مختلف الدول المتقدمة منها والنامية. واستدراكا لهذه الانهيارات المالية وتماشيا مع التطورات المصرفية ولدت الحاجة إلى الحوكمة المصرفية والتي تعد أمر غاية في الأهمية لضمان سلامة القطاع المصرفي.

وعليه قسمنا البحث إلى المحاور الرئيسية التالية :

أولا : مفهوم حوكمة المصارف

ثانيا : بواعث الاهتمام بحوكمة المصارف

ثالثا : ركائز الحوكمة

رابعا: حوكمة المصارف في البيئة الدولية

خامسا : آليات تطبيق حوكمة المصارف للحد من الأزمات

سادسا: الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري

أولا : مفهوم حوكمة المصارف

1. تعريف حوكمة المصارف:

لا يخرج مفهوم حوكمة المصرف في معناه العام عن مفهوم حوكمة الشركات* Governance Corporate حتى يذهب البعض إلى اعتماد تسمية حوكمة الشركات للمنظمات المصرفية، أو حوكمة الشركات في القطاع المصرفي أو حاكمية الشركات في المصارف، وإن التعاريف التي نوردناها أدناه ما هي إلا تعبير عن وحدة المفهوم في مختلف المؤسسات المالية او غير المالية ولكن بصيغات أو تعابير لفظية مختلفة:

* لقد تم ترجمة كلمة Governance Corporate إلى عدة مصطلحات مثل الحكم الراشد و الحاكمية والحكم المؤسسي و لكن يعتبر مصطلح حوكمة الشركات الأكثر استعمالا.

حوكمة المصارف هي عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقوانين التي توفر المعلومات الصحيحة لكل الأطراف المتعاملة عن طريق الإفصاح والشفافية والوضوح.¹

عرفت حوكمة المصارف من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. " تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD " تتضمن حوكمة المصارف مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة المصارف أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل انجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء. " كما عرف القانون البلجيكي لحوكمة الشركات عام 2004 إن " الحوكمة هي مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار بها الشركات ويتحكم فيها طبقا لها، ويحقق نموذج جيد لحوكمة الشركات هدفه بان يحافظ على توازن سليم بين الملكية والإدارة وكذلك التوازن بين الأداء والالتزام. "

وبصفة عامة يمكن القول إن حوكمة المصارف هي الأدوات والإجراءات المنظمة لشبكة العلاقات التي تربط مختلف الأطراف من مساهمين ومسيرين ومجلس الإدارة وعملاء وموردين... الخ وتتضمن بشكل صريح أو ضمني أسئلة حول السلطة والرقابة والمسؤولية، في إطار تحديد إستراتيجية التوجه العام لأداء المصرف.

2. أهمية حوكمة المصارف :

¹ رايس مبروك و آخرون، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الاداري مع الاشارة الى حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

تبرز أهمية الحوكمة من خلال الدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي:¹

أ - أهمية الحوكمة بالنسبة للشركة:

- وضع أسس للعلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف ويسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للشركة؛
- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين؛
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية؛
- تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

ب - أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل ؛

¹ مؤيد علي الفضل، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة، دراسة حالة الاردن، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 112، المجلد 27، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، 2007، ص25.

- الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المنشآت.

ت - أهمية الحوكمة بالنسبة للدول:

لقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية (رغم ظهورها في الثلاثينات من القرن الماضي) خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم كالأزمة المالية التشيلية في السبعينات من القرن الماضي، والأزمة المالية الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية الروسية 1998، وأخيرا الأزمة المالية الأمريكية والعالمية 2008، وكذلك ما شهدته العديد من الشركات العالمية من انهيارات مالية ومحاسبية كأزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة خلال عام 2001، وفضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة، فلا يكاد يخلو عقد من الزمن دون وقوع اضطراب أو تقلب حيث شهد العالم من 1968 إلى 2003 حوالي 100 أزمة إي بمقدار 3 أزمات في كل عام، وبالرغم من كل هذا لم يستطع العالم وضع حد لهذه الأزمات أو الاضطرابات ولازلنا نعيش على وقع هذه الأزمات عاما بعام ولا زالت آثارها ممتدة إلى يومنا

هذا ونجد إن هذه الأزمات تشترك في جملة من الأسباب نوجزها فتمايلي
1 :

- عدم الاستقرار المالي في النظام الرأسمالي فعدم الاستقرار ليس راجع إلى سوء الإدارة أو غياب الرقابة وإنما راجع إلى صلب النظام الرأسمالي وإلى الزيادة المفرطة في الائتمان ووعود الدفع وتنفيذها وإلى المراهنة أو المضاربة مما أدى إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة ؛
- الخلل الواضح في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة كسعر الفائدة وسعر الصرف وغيرها، وقد يرافق ذلك انعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في إدارة المنشآت أو المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب.
- البنوك سواء كانت تجارية أو استثمارية تقف على رأس المؤسسات المالية التي كانت على الدوام مؤثرة أو متأثرة في حدوث هذه الأزمات؛
- أسواق المال كذلك أضحت بؤرة في قلب هذه الاضطرابات، وخاصة في تسعينات القرن الماضي الذي وصف بعشرية المضاربة على أسواق المال والعملات.
- طغيان العمليات والمنتجات مثل المشتقات المالية التي لا تخضع للرقابة من قبل الأجهزة المختصة، مما جعل ممارسات كثيرة تتعثر وتسبب كوارث من غير أن تكون هناك إنذارات أو مؤشرات تساهم في النقاط شررها قبل تفاقم وضعها.

¹ أنظر : أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار... أم أزمة نظام؟، في كتاب حوار الاربعاء، ط1، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009، ص 6-10.

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فالتجتهت إلى أسواق المال، وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية مما دفع بالدول إلى الاهتمام بالحوكمة¹.

- ويمكن تلخيص أسباب تزايد الاهتمام بحوكمة المصارف في النقاط التالية:²
- إفرازات العولمة المالية وذلك بتعدد حاملي أسهم الشركات المدرجة في البورصة المنتشرين عبر العالم وبالتالي صعوبة مراقبة عمليات الشركات من طرف المساهمين؛
 - سيطرة المديرين التنفيذيين على الشركة واستغلالها لمصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معهم؛
 - تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من الشركات الوطنية والدولية؛

¹ انظر البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس و الخمسون، مصر، 2003، ص 11.

² شوقي عاشور بورقية، مرجع سابق، ص 87.

- انهيار العديد من الشركات مثل إفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي عام 1991، بحجم خسائر بلغت 60 مليار دولار أمريكي، وانهيار وإفلاس مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية 1994، بخسارة قدرت بمبلغ 179 مليار دولار، وأزمة جنوب شرق آسيا 1997....الخ.

3. محددات الحوكمة في المصارف :

يتوقف التطبيق الجيد للحوكمة على جودة مجموعتان من المحددات هي المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، وتشير المحددات الخارجية إلى عناصر تنظيمية تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين المنظمة للسوق وكفاءة القطاع المالي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية سوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية والشركات العاملة في أسواق المال وشركات الاستثمار، وإلى عناصر خاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين والمراجعين والقانونيين وغيرهم، وتشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين بما يؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالح هذه الأطراف¹.

¹ بلعزوز بن علي و عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية: مدخل للوقاية من الازمات المالية و المصرفية بالاشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009. ص 10.

4. دور المصارف المركزية في تفعيل الحوكمة في المصارف¹

تلعب المصارف المركزية دوراً أساسياً في تفعيل وإرساء الحوكمة على مستوى المصارف وذلك من خلال إجراءات الرقابة المصرفية ووسائل الوقاية والضبط والسيطرة الداخلية بالقدر الذي يحقق الحماية الكافية لأصول المصارف والمؤسسات المالية وحقوق المودعين، ويضمن سلامة مركزها المالي وتدعيم استقرارها المالي والإداري.

رابعا : ركائز الحوكمة

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه لابد من توافر مجموعة من الركائز التي تسهم في تعزيز هذا النظام في الشركات عموماً والمصارف بشكل خاص.

1. معايير لجنة بازل

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية باعتبارها أعلى سلطة مختصة بمعايير عمل البنوك في العالم في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية²:

- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- إستراتيجية للشركة معدة جيداً، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛

¹ شوقي عاشور بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية، في كتاب حوار الاربعاء، ط1، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2010، ص94.

² إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات و مسؤولية الشركات عبر الوطنية و غسل الاموال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 166 .

- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة ؛
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات ام ترقيات ام عناصر أخرى؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.
- وأصدرت لجنة بازل نسخة معدلة من توصياتها وأعمالها السابقة عام 2005 وفي فيفري 2006 أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في¹:
- **المبدأ الأول :** ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة المصارف، إضافة إلى قدرتهم على الحكم السليم بشأن أعمال البنك؛

¹ حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال افريقيا-، مجلة شمال افريقيا، العدد السابع، ص 86.

- **المبدأ الثاني :** ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الإستراتيجية للبنك وعلى قيمته؛
 - **المبدأ الثالث:** ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمساءلة؛
 - **المبدأ الرابع:** على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته؛
 - **المبدأ الخامس:** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية؛
 - **المبدأ السادس :** على البنك ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية والطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة ؛
 - **المبدأ السابع :** ينبغي إدارة البنك وفق أسلوب شفاف ؛
 - **المبدأ الثامن :** ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة؛
- وفي أكتوبر 2010¹ أصدرت ذات اللجنة تحديثا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحوكمة المصارف للبنوك، حيث أضافت فيها ستة مبادئ إلى المبادئ الثمانية التي كانت قد نشرتها، وبالرغم أن لجنة بازل لا يزال يهيمن عليها ممثلون للاقتصادات الغربية الضخمة، إلا أن معاييرها يجري تصميمها بحيث تكون صالحة للتطبيق على البنوك في جميع أنحاء العالم.

¹ أندرو كانينجهام، ما يمكن ان يتعلمه الشرق الاوسط من الازمة المالية، حوكمة الشركات قضايا و اتجاهات ن نشرة دورية للشرق الاوسط و شمال افريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، واشنطن، 2011، ص 2.

2. إنشاء لجنة الحوكمة¹:

حيث يعتبر إنشاء لجنة الحوكمة احد الركائز الأساسية لإقامة الحوكمة من خلال وضع إطار ودليل الحوكمة ومراقبة تنفيذه وتعديله عند الضرورة، بحيث تتكون هذه اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة ويشترط أن تضم اللجنة احد أعضاء لجنة التدقيق المستقلين وان يترأسها رئيس مجلس الإدارة، وتتولى لجنة الحوكمة ما يلي:

- الإشراف على إعداد وتطبيق دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة؛
- التنسيق مع هيئة الرقابة ولجنة التدقيق للتأكد من الالتزام بالدليل؛
- تزويد مجلس الإدارة سنويا على الأقل بالتقارير والتوصيات بناء على النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة ؛
- التأكد من اعتماد وتطبيق إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار؛
- التأكد من الإفصاح الملائم لأصحاب حسابات الاستثمار في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة، وكذلك التأكد من سلامة تنفيذ عقود الاستثمار؛
- مراقبة استخدام الاحتياطي، معدل الأرباح، ومخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام.

¹ مصرف سوريا المركزي، دليل الحوكمة لدى المصارف الاسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، سوريا، 01-04-2009، ص 16-17.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتري أن الإطار الأساسي لتفعيل الحاكمية المؤسسية يتكون مما يلي¹:

- كفاءة وتكامل وشفافية الأسواق المالية؛
 - الشفافية والاتساق مع أحكام القانون؛
 - توزيع المسؤوليات بين الجهات المسؤولة المختلفة في التنظيم بشكل واضح لضمان خدمة مصالح الجمهور؛
 - العمل على تطبيق المعايير والبيانات المهنية.
- وهناك من يرى أن دعائم وركائز الحوكمة تتجلى في ثلاث نقاط أساسية وهي: السلوك، الرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر

رابعاً : حوكمة المصارف في البيئة الدولية

زاد الاهتمام بحوكمة المصارف وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات والشركات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في كافة المؤسسات والشركات المختلفة، مثل : لجنة كدبوري Cadbury Comitè والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المصارف باسم Cadbury best practice عام 1992 في المملكة المتحدة من قبل لجنة الجوانب المالية لحوكمة المصارف التي تم تكوينها من قبل مجلس التقارير المالية المشكل عام 1990 وسوق لندن للأوراق المالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات عام 1999 وأعادت صياغتها في 2004، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك لجنة Blue Ribbon Committee

¹ انظر، أحمد يوسف كلبونة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الاردنية، أطروحة دكتوراة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن، 2008، ص ص 38-40 .

في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام 1999 لكن الأزمات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت بعض نقاط الضعف في ممارسات حوكمة الشركات في كثير من المناحي وذلك بدء من أزمة احد صناديق التمويل المعروفة باسم LTCM، ثم أزمة شركة انرون Enron و أزمة شركة ورلدكوم، والتي أفرزت عددا من قضايا سوق المال، وقد أوضحت الأزمات نقاط ضعف في الرقابة على الأنشطة المالية للمؤسسات غير المالية، مثال ذلك شركة إنرون - وهي شركة للطاقة - وقد كانت صانع سوق رئيسي في سوق المشتقات واحد المؤسسات الرئيسية التي تمد سوق مشتقات الطاقة بالسيولة من خلال التداول خارج المقصورة، في حين لم تكن الشركة من الناحية التشريعية مطالبة بالإفصاح عن معلومات خاصة بحدود المخاطر المصاحبة لعمليات التداول على المشتقات، وخاصة أنها لم تكن مطالبة بإفصاح كاف عن المعلومات المتعلقة بمخاطر تعاملاتها في أسواق المالية، بالمثل فان صناديق التحوط مثل صندوق LTCM ورأس المال المخاطر وغيرها من المؤسسات المالية ذات الرافعة المالية المرتفعة ليست خاضعة للوائح تنظيمية فالولايات المتحدة الأمريكية تجبرهم على الإفصاح والشفافية بخصوص المعلومات المتعلقة بمخاطر التداول في الأسواق المالية، وذلك لافتراض المشرعين وصانعي السياسات والجهات الرقابية بان دخول المستثمرين في هذه الأنشطة البالغة في التعقيد يكونون على قدر كاف من المعرفة والعلم التي تمكنهم من التعامل مع هذه الآليات.¹

وتم صدور قانون ساربنز اوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) في عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي من ابرز ملامحه انه يجرم المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم من اجل الشراء على حساب الإطراف

¹ أشرف درويش أبوموسرى، مرجع سابق، ص 38.

الأخرى، كما إن من أهم بنوده التأكيد على المسؤولين الكبار في الشركة لتقديم تأكيد شرفي على صحة وسلامة القوائم المالية للشركة والشهادة على صحتها واعتمادها، ومع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008 وتعرض أسواق المال العالمية لانخفاضات حادة بعد هبوط كبير في أسواق المال الأمريكية، حيث تعالت الأصوات المنادية بتدخل الحكومات في النظام الاقتصادي العالمي لضبط أداء إدارة الشركات العظمى حيث عقد اجتماع لمجلس الاتحاد الأوروبي (ايكوفين) في أكتوبر 2008 حيث نادي بعض زعماء الدول الكبرى إلى وجوب إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف وليس المصارف التجارية فقط.

كما تم إنشاء المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات ولقد أحرزت البرازيل نجاحا في هذا النهج من خلال تطويرها للـ " السوق الجديدة " (Novo Mercado) وهو مستوى شفافية خاص داخل البورصة، يشترط إن تثبت الشركات المدرجة تطبيقها لمستوى مرتفع من حوكمة الشركات، وقد أصبح الإدراج في " السوق الجديدة " يعني اكتساب الشركة للاعتراف والسمعة، الأمر الذي حفز الشركات على تطبيق معايير حوكمة الشركات، أنشئت السوق الجديدة في عام 2000 وبحلول 2006 كانت تضم 31 شركة، ثم بحلول 2010 قفز العدد إلى 112 شركة تطبق جميعها ممارسات حوكمة الشركات طوعية وبمستويات اعلي مما يتطلبه القانون، وفي تركيا تم إنشاء المعهد التركي لحوكمة الشركات عام 2002.

أما في الدول العربية فقد ابدت العديد من البلدان العربية نيتها في تطبيق مفاهيم الحوكمة على ارض الواقع، فقد تم تنظيم العديد من المؤتمرات في عدد من الدول والتي تناولت ضرورة الالتزام بقواعد الحوكمة وضرورة تطبيقها كآلية للحد من تبعات الأزمات ففي الأردن على سبيل المثال تم افتتاح

أعمال منتدى حوكمة المصارف ومسؤولية الشركات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك في شهر آذار 2007، وقد أعلنت هيئة سوق المال السعودي في النصف الثاني من العام 2006 عن سلسلة تشريعات لتفعيل الحوكمة، وتم إصدار لائحة في السوق السعودية لتطبيق نظام الحوكمة، وهي أول محاولة عملية لتطبيق معايير الحوكمة، إما بالجزائر فقد تأسس مركز " حوكمة الجزائر " في أكتوبر / تشرين الأول 2010 بالجزائر العاصمة ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد دليل حوكمة الشركات الجزائري*، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة المصارف

خامسا: آليات تطبيق حوكمة المصارف للحد من الأزمات

1. خصائص النظام الفعال للحوكمة

ذكر جون كولي في كتابه " ماهي حوكمة الشركات " أن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يشمل الخصائص التالية:¹

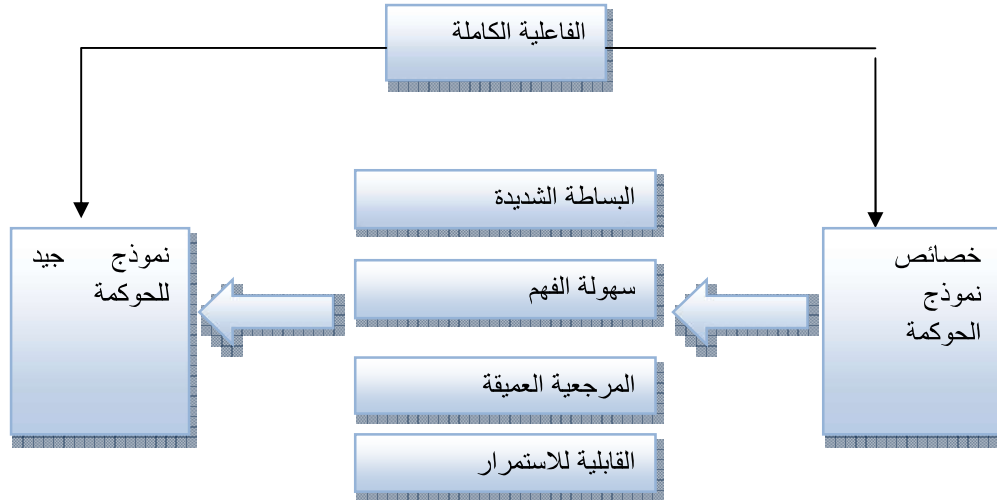
- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة ؛
- رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة ؛
- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة ؛

* دليل حوكمة الشركات الجزائري أطلق عام 2009 قامت بوضعه مجموعة عمل حوكمة الشركات متعددة الاطراف .

¹ أشرف درويش أبو موسى، حوكمة الشركات و اثرها على كفاءة سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2008، ص36

- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصيحة مجلس الإدارة وموافقة؛
 - إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.
- والشكل الموالي يبين النموذج الأمثل للحوكمة :

الشكل رقم 02: خصائص النموذج الأمثل للحوكمة



المصدر : محسن احمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2005، مصر، ص 216.

من خلال الشكل يتضح لنا أنه على الأنظمة المصرفية والمالية التي تريد تطبيق مفهوم الحوكمة لتجنب الوقوع في الأزمات أن تتبع نموذج فعال وقوي قادر على العمل بفعالية كبيرة لتحقيق وتنفيذ مبادئ الحوكمة وتقتضي هذه الفعالية البساطة الشديدة في التطبيق ليعطي في النهاية نتيجة جيدة لذلك نجد أن العديد من المهتمين في هذا الجانب حاولوا إيجاد نموذج جيد للحوكمة.

2. دور البنوك في تعزيز وتطبيق مبادئ حوكمة المصارف

أن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع الشركات حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم المؤسسات التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة المصارف ونجد أن اهتمام البنوك بقضايا حوكمة المصارف وتوفير الممارسات السليمة لها عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان للعملاء هو المدخل الأساسي لتحفيز الشركات على تطبيق وتبني مفاهيم الحوكمة بحيث يكون توفر ممارسات سليمة للحوكمة عامل فاعل باتجاهين¹:

1. اعتبار الحوكمة أحد أركان القرار الائتماني الأمر الذي يدفع المقترضين إلى الاهتمام بتبني الممارسات السليمة للحوكمة لتسهيل الحصول على الائتمان.

2. أن تتضمن أسعار الفوائد الممنوحة للعملاء مرونة ملموسة تجاه التزام العملاء بالممارسات السليمة للحوكمة بحيث يقتنع العملاء بجدوى الحوكمة ودورها في تسهيل الحصول على الائتمان بأسعار فائدة منخفضة.

ورغم اهتمام البنوك بقضايا الحوكمة عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان إلا أن هذا الاعتبار لم يرق بعد إلى اعتباره أحد الركائز الأساسية لمنح الائتمان ويعزى ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمها أن البنوك نفسها قد تنقصها الحوكمة ولم يتوفر بعد الوعي الكامل بأهميتها لدى مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إضافة إلى أن الثقافة المحلية لا تزال تنظر إلى قضايا الحوكمة باعتبارها قضايا قليلة

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص ص 296 - 297.

الأهمية بسبب شيوع الملكيات العائلية كما أن المنافسة بين البنوك ذاتها تدفع إلى التخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح.

أن مراجعة السياسات الائتمانية لدى البنوك يظهر مدى الحاجة إلى أن تتضمن هذه السياسات فصلا يعنى بمبادئ حوكمة المصارف ضمن رؤية وأهداف البنك نفسه كما يجب أن يشمل تعريف البنك لمفهوم أفضل العملاء الذين يتم منحهم سعر الفائدة الفضلى Prime Lending Rate أولئك العملاء الذين تتوفر لديهم ممارسات سليمة لمبادئ حوكمة المصارف، إضافة إلى ذلك فإن عملية تقييم العملاء Rating وإن كانت تعنى جزئيا بقضايا الحوكمة إلا أن تفعيلها أكثر يعتبر احد الأدوات التي تستطيع البنوك من خلالها تعزيز مبادئ حوكمة المصارف التي يضمن لها في النهاية تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها وضمن عدم حدوث متغيرات مفاجئة.

ولكي يكون لإجراءات حوكمة المصارف أثر محسوس في أي اقتصاد فلا بد من وجود مجموعة حديثة ونافذة من النظم الديمقراطية الرئيسية، وتشريعات السوق، بما في ذلك نظام قانوني لتنفيذ العقود وحقوق الملكية. وعلى أية حال ففي معظم الاقتصاديات النامية - ومنها الجزائر - عادة ما تكون المؤسسات التشريعية الخاصة بالأسواق الصاعدة ضعيفة. ونظرا لهذه الظروف فإن غرس حوكمة المصارف في الأسواق النامية يتطلب ما هو أكثر من مجرد تصدير النماذج الجيدة لحوكمة المصارف والتي تعمل بصورة جيدة في الاقتصادات المتقدمة، إذ يجب توجيه اهتمام خاص نحو إنشاء المؤسسات والتشريعات

السياسية والاقتصادية التي يجري وضعها وفقا للاحتياجات الخاصة لكل دولة والتي تعطي المصارف شيئا من القوة.

سادسا: الحوكمة في الجهاز المصرفي الجزائري:

شهد القطاع المصرفي الجزائري العديد من الأزمات نظرا لضعف الإصلاحات التي طبقتها السلطة النقدية في بداية التسعينات مما اوجب عليها تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة في قضية الفساد، وضعف المناخ الاستثماري، الأمر الذي أدى إلى تكوين لجنة خاصة عرفت باسم " لجنة الحكم الراشد" حيث إن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة.

هذا ولم ترقى الجزائر بعد إلى المستوى المطلوب في مجال الحوكمة رغم بعض الدلالات الموحية منها:

- تعيين مسيري المصارف يتم على أساس الكفاءة العلمية بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية والمسيرين، من اجل الدفع بتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة.
- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، إي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجلّى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم

لقانون النقد والقرض الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر.

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس مال البنوك العمومية.

- تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة في القطاع المصرفي.

- إدخال نظام بازل 02 في القطاع المصرفي الجزائري بغية تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في السوق وذلك بتطبيق ركائزه الثلاث وفي هذا الصدد قامت السلطات بوضع تشريعات تتدرج ضمن الإطار العام لحوكمة البنوك العمومية تتسجم مع مقررات لجنة بازل من أهمها:

- وضع نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في السوق الجزائرية

- وضع نظام مركزية المخاطر من اجل تفادي الوقوع في المخاطر أو الحد منها؛

- وضع نظام لضمان الودائع المصرفية.

- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11 مارس 2009 بغية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري

خاتمة:

وفي الأخير تعتبر حوكمة المصارف الوسيلة الفعالة التي تحت على إدخال تغييرات ايجابية داخل الشركات في الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة، فهي تعمل على توفير المعلومات التفصيلية حول الاستراتيجيات الفعالة في مواجهة الصدمات، وتحفز على إدخال تغييرات مهمة في ممارسات الشركات

وذلك بما تقدمه من تقييم وإشارة إلى مواطن الخلل التي تستحق الاهتمام ومعالجتها قبل استفحالها لتكون أزمة، وفي الوقت ذاته تعمل على تقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير متعارف عليها وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات وأيضاً أصبحت قواعد الحوكمة من المعايير التي تعتمد عليها شركات التصنيف الائتماني في تصنيف شركة معينة أو اقتصاديات معينة.

قائمة المراجع :

1. إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
2. أحمد يوسف كلبونة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
3. أشرف درويش أبوموسرى، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2008.
4. أحمد مهدي بلوافي، أزمة عقار... أم أزمة نظام؟، في كتاب حوار الأرباء، ط1، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.
5. المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، مصر.
6. بلعزوز بن علي وعبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية: مدخل للوقاية من الأزمات المالية والمصرفية بالإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.
7. رايس مبروك وآخرون، الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.
8. البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، مصر، 2003.

9. أندروكانينجهام، ما يمكن إن يتعلمه الشرق الأوسط من الأزمة المالية، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات ن نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، واشنطن، 2011.
10. شوقي عاشور بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية، في كتاب حوار الأربعاء، ط1، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2010.
11. حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي - حالة دول شمال إفريقيا-، مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع.
12. مؤيد علي الفضل، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة، دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 112، المجلد 27، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، 2007.
13. محسن احمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2005، مصر.
14. مصرف سوريا المركزي، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، سوريا، 01-04-2009.
15. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
16. هاني محمد خليل، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2009.
17. منتدى تطوير الحكم الجيد في المصارف العربية وفق المعايير والممارسات الدولية، على الموقع www.uabonline.org تاريخ الاطلاع 2012/02/01.